

مالية لا يصلح شبكة المجاري لهم. وأشاروا الى أن الحفريات تسببت في قطع الطرق وطفح المجاري وترك الحفريات مكشوفة التي أزجعت سكان وادي الطلح وما جاورهم.

شهور. وقالوا في مناشدتهم أن المقاول الذي رست عليه المناقصة قام بأعمال الحفريات في الشارع الرئيسي والآن يساوم أصحاب المنازل بدفع مبالغ

ناشد سكان حارة وادي الطلح في حين السنية الجهات المعنية في أمانة العاصمة بالتدخل في سرعة تنفيذ مشروع الصرف الصحي المتعثر منذ سبعة

موازنة الدولة.. لتنظيم «الاخوان»

ميزانية مكتب الرئاسة تفوق ميزانية 12 جهة حكومية ارتفاع نفقات وزارات الاخوان بنسبة 100% 60 مليار اضيفت لوزارة الداخلية وتقليص موازنة الخارجية والوزارات الخارجة عن سيطرة الجماعة ميزانية دائرة واحدة في وزارة الدفاع أكبر من موازنة عدة وزارات ومستشفيات وجامعات

الخارجة عن سيطرة الجماعة السياحية، الخارجية، الشباب والرياضة، الشئون القانونية، ومصحة الهجرة والجوازات".

وأشار إلى أن وزارات النفط والدفاع والداخلية والكهرباء، في صدارة بؤر الفساد المالي والإداري! فقد ارتفعت موازنة الإدارة المحلية من 8 مليارات في عام 2011م إلى 17 ملياراً، والإعلام من 12 ملياراً إلى 17 ملياراً، في حين لا تتجاوز الزيادة في موازنة التعليم العالي التي تذهب لطلابنا في الخارج 11% فقط.

كما أن ميزانية دائرة واحدة داخل وزارة الدفاع أكبر من موازنة وزارات ومستشفيات مع موازنات جامعات صنعا، وعدن وتعز وحضر موت مجتمعة! وقال العبسي: إذا مرت هذه الموازنة وأقرها مجلس النواب فتأكدوا أن جرة سعرية قاضية على الأبواب.

وتعهد العبسي بالحديث في مدونته عن نسبة الزيادة في الأجور والمرتبات، ونسبة الزيادة في المجندين لوزارتي الداخلية والدفاع، ونسبة الزيادة في الإنفاق على أذون الخزانة والفوائد التي تدفعها الحكومة على قروض البنوك.



مليارات و779 مليوناً مدرجة تحت بند مبهم "استخدامات غير مبررة"!

كما ارتفعت موازنة وزارات الكهرباء والمالية والتخطيط والتربية والتعليم وهيئة السلطة القضائية بنسبة 100% من 2011 إلى 2014م، وأضيفت لموازنة وزارة الداخلية السابقة 60 ملياراً، بينما تم تقليص وتخفيض موازنات الوزارات

كشفت أرقام موازنة الحكومة عن فضائح فساد ترتكب بحق المال العام وتخصص لجماعة الإخوان وتحرم البلاد من التنمية والمشاريع العامة وابتاء الشعب من العيش الكريم..

وبهذا الخصوص أوضح الكاتب الصحفي محمد العبسي أن ميزانية السلع والخدمات في مكتب رئاسة الجمهورية وحدها تفوق ميزانية 12 جهة حكومية مجتمعة هي "وزارة السياحة + وزارة الشئون القانونية + الدفاع المدني + جهاز محو الأمية + المجلس الأعلى للأمومة والطفولة + المجلس الاقتصادي الأعلى + الهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية + الهيئة العامة لتطوير وتنمية الجزر اليمنية + الهيئة المركزية للبحث العلمي + الهيئة العامة للأثار والمتاحف + المجمع العلمي اللغوي اليمني".

وقال العبسي في مدونته الخاصة: إن ميزانية مصلحة شئون القبائل، التي ازدادت ولم تنقص بعد



مايسمى بالثورة، أكبر من موازنة مصلحة الهجرة والجوازات زائد موازنة مصلحة خفر السواحل المناط بها حماية 2500 كم من الشريط الساحلي اليمني المفتوح على مصراعيه أمام القاعدة وشبكات التهريب والسلاح والمخدرات!

وبخلاف الشائعة الرائجة فإن ميزانية الأمن السياسي ثلاثة أضعاف ميزانية الأمن القومي، ومنها مثلاً 7

جندي خطفته «الفرقة» ففقد عمله

> وصلت الى الصحيفة شكوى مرفقة بعدد من الافادات من المجدد/ عمار خالد صالح فايد الخلقي ناشد فيها اصحاب الضمير الانساني والوطني ممثلين برئيس الجمهورية ورئيس حكومة الوفاق ووزير الداخلية وقائد القوات الخاصة لإعادته الى عمله كجندي في القوات الخاصة.

وقال الشاكي إنه تم احتجازه أثناء أحداث العام 2011م من قبل جنود الفرقة الأولى مدرع «سابقاً» وسلب كل ما لديه، وقد تقدم بإفادة وشكوى بذلك الى مكتب رئيس الجمهورية والى مكتب نائب أمين العاصمة وأمين المجلس المحلي. وأوضح الشاكي أنه تم انزال اسمه من الكشوفات حين نزلت اللجنة الى مركز التدريب بمديرية بني حشيش وتم التحضير بزملائي وأنا محتجز في سجون الفرقة وتفيد رسالة نائب وزير الداخلية اللواء علي ناصر لخشع الى شئون الأفراد بالإفادة عن المذكور كونه تعرض للسجن والنهب والتعذيب والضرب.. كما أشارت رسالة أمين جعمان نائب المجلس المحلي الى اعاده المذكور نظراً لحالته كونه يعول أسرة كبيرة.

ويوضح الشاكي بأن هناك من يعرف تلك التوجيهات ويقف وراء عدم عودته الى وظيفته.. وناشد رئيس الجمهورية ووزير الداخلية وكل من له شأن بإعادته الى عمله نصرة للمظلوم وإحفاقاً للحق وانتصاراً للعدل.

وزارة المالية توقف التعزيزات المالية لمدينة الشيخ خليفة



بالصرف بعد انتهاء لجان الفحص لوزارة المالية التي لم تنه عملها منذ منتصف عام 2013م مما اضطر الإدارة التنفيذية للصندوق إلى إنهاء جميع التعاقدات للقوى الوظيفية للصندوق في 2013/12/13م مع حفظ حقوقهم القانونية.

لافتاً في ختام تصريحه الى أن الصندوق سوف يقوم بالعمل وفقاً والامكانات المالية للصندوق التي ستعززه بها وزارة المالية لعام 2014م على أمل استكمال المهام الكبيرة والمهمة التي يفترض سرعة إنجازها وعلى رأسها استكمال مدينة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان وما تبقى من كشوفات المتضررين والكشوفات الملحة، المعتمدة ومشاريع حماية الأودية من كوارث السيول.

الله، وانعدام مصاريف النفقات التشغيلية ومنعاً مرتبات القوى الوظيفية وإجراءات مقرات فروع الصندوق قد تسببت بشل نشاط الصندوق وتوقف عمله في كافة المجالات.

وعلى الرغم من القرارات التي خرج بها الاجتماع الثامن لمجلس إدارة الصندوق برئاسة دولة رئيس الوزراء في 12 نوفمبر 2013م التي ضمنت حقوق محافظتي حضرموت والمهرة في استمرار نشاط الصندوق حتى الانتهاء من مهامه، وتكليف وزارة المالية بسرعة تعزيز الصندوق بالاموال اللازمة لتنفيذ خطته المعتمدة، إلا انه ومنذ بداية عام 2013م والى تاريخ 2013/12/31م لم يتم التعزيز بالرغم من الوعود

أوضح المهندس عبدالله محمد متعافي وكيل وزارة الأشغال العامة والطرق المدير التنفيذي لصندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة من كارثة الأمطار والسيول في محافظتي حضرموت والمهرة - أن وزارة المالية رفضت تعزيز الصندوق بالنفقات اللازمة لتنفيذ خطته المعتمدة للعام 2013م ما أدى إلى إصابته بحالة من الشلل وتوقفه عن العمل.

وقال: في تصريح صحفي: إن إيقاف التعزيزات المالية لمستحقات المتضررين في محافظتي حضرموت والمهرة وكذا مستحقات المقاولين للمشاريع قيد التنفيذ والمشاريع الجديدة وعلى رأسها مشاريع البنية التحتية لمواقع مدينة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان حفظه